Journal of Total Science
Volume (9), Issue (33), (Des. 2024)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (9)، العدد (33)، ([ديسمبر 2024)
ردمد: 2518-5799

واقع وآفاق احتياطيات النفط الليبي في ظل الاستثمارات الأجنبية

أ . عصام أبوعجيلة علي دريد كلية الاقتصاد الزاوية – جامعة الزاوية

.....

الملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح الجانب الإيجابي للاحتياطيات النفطية في تطوير اقتصاديات النفط في الدول النامية منها (ليبيا) و يعتبر النفط احد أهم السلع التي تتميز الدول النامية بإنتاجها ، ومن أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول المنتجة ، ونتيجة لأهمية النفط كمصدر من مصادر الطاقة فإن ليبيا من الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط ويعد المصدر الأساسي للدخل ، وذلك لأنه يستخدم لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية ، وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وتحدثت الدراسة على مفهوم الاحتياطي النفطي والعوامل المؤثرة عليه ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومميزاته والفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ، وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على احتياطيات النفط الليبي.

الكلمات الافتتاحية : الاستثمار الأجنبي – الاحتياطي النفطي – الدول النامية .

المقدمة :

لقد احتل النفط منذ زمن طويل أهمية كبيرة جداً وأصبحت له الصدارة في مجال الطاقة ، وبلا شك فهو الأهم في القطاع الصناعي لأنه يعتبر من السلع الإستراتيجية في عصرنا هذا لأنه تعتمد عليه صناعات كثيرة ومتعددة ، وبالنسبة للتقدم المستمر تضاعف حاجة الإنسان للنفط . وتعد ليبيا من أشد الدول حاجة إلى الاستثمار الأجنبي كوسيلة لتنمية اقتصادياتها بجوانب التنمية الاقتصادية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية , مما ينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولة المستوردة لهذا النوع من الاستثمار في مختلف المجالات فضلاً عن جذب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في الداخل مما يساعد في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات العالمية ، ويسد الفجوة في الموارد والإمكانيات التي قد لا تتوافر في الدولة ، أو يمكّنها من توجيه الموارد لجوانب أخرى ، وفي ضوء الاتجاه نحو العولمة وما يصاحبها من مظاهر تتمثل في تحرير التجارة وقيام منظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال وسعي الدول لتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي، مع ضمان حرية التجارة الدولية ، والنفط حالياً هو عصب الحياة الاقتصادية بتوفيره الطاقة الضرورية في جميع المجالات الصناعية ، كونه يشكل قاعدة لصناعة قائمة بذاتها وهكذا فإن النفط الليبي يشكل قوة اقتصادية إذا ما أحسن استخدامه واستغلاله اقتصادياً .

أولاً- مشكلة الدراسة :

نتيجة لكل مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي انقسم العالم إلى طائفتين يشار إليهم بالدول المتقدمة والدول النامية ،فهناك مؤشرات محدودة بين الدول النامية في الوقت الحاضر دون مستوى الطموح ومن المؤكد أن الظروف الدولية لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية النفطية.

وبناء علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

- هل الاستثمار الأجنبي المباشر قادر علي المساهمة في زيادة القدرة الإنتاجية والتنمية الاقتصادية باستخدام الاحتياطي النفطي الليبي ؟

ثانياً – الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الملامح النظرية لاحتياطيات النفط الليبي والتعرف على السمات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية لواقعه وما تتعرض له من عوائق ومشكلات مستقبلية تسعى إلى إصلاح القطاع النفطي والمساهمة بالتنمية الاقتصادية في الاحتياطيات النفطية الليبية .

ثالثاً – أهمية الدراسة :

تتأتى أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية في تطوير وتحسين اقتصاديات ليبيا وبالأخص الاحتياطي النفطي الليبي و فهم المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وإن هذه الدراسة ستساهم في اقتراح بعض التعديلات المتعلقة بموضوع الاستثمارات الأجنبية والاحتياطيات النفطية الليبية .

رابعاً – حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : دور الاستثمار الأجنبي وانعكاساته الاقتصادية علي احتياطيات النفط الليبي.

الحدود المكانية : الدول النامية (ليبيا).

الحدود الزمنية : تغطى الدراسة السنوات من 2012م إلى 2022م.

خامساً - فرضيات الدراسة :

أ - إن مدى استفادة الاقتصاد الليبي من نشاطات الاستثمارات الأجنبية مرهون بقدرته على توجيه هذه الاستثمارات إلى خدمة التنمية المحلية باستخدام الاحتياطي النفطي .

ب _ إن الاقتصاد أعطي أهمية بالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في تفسيره بحكم أنه وسيلة لانتشار و توسع الشركات متعددة الجنسيات، والاقتصاد العالمي يتجه نحو الاقتصاد المبني على الاستثمار الأجنبي المباشر .

سادساً - منهجية الدراسة :

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة وغيرها من المصادر .

وترتكز هذه الدراسة علي المحاور التالية :

المبحث الأول : مفهوم الاحتياطي النفطي والعوامل المؤثرة عليه .

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه ومميزاته والفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير مباشر .

المبحث الثالث : انعكاسات الاستثمارات الأجنبية على احتياطيات النفط الليبي .

سابعاً - الدراسات السابقة :

- دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من1990 إلى 2010م د .أبوبكر عبدالقادر أبوعزوم .تهدف الدراسة إلي تحديد العلاقة بين كل من أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي، خلال الفتَّرة من 1990 إلي 2010 م وتوصل إلي أن الاقتصاد الليبي معتمدا اعتمادا كاملا على الإيرادات النفطية، فهو بذلك عرضة للتأثير الكبير بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية، سواء بسبب الأزمات السياسية أو الاقتصادية،أو بسبب المشاكل المتعلقة بالإنتاج مما يعني التأثير الكبير بالصدمات الخارجية1.
- ربيع خلف صالح ، إيهاب عباس محمد ، القطاع النفطي في العراق الواقع والأفاق دراسة تحليلية اقتصادية ،استندت الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها :يفتقر القطاع النفطي العراقي إلى القدرة على مواكبة التطورات التقنية العالمية وانخفاض الأداء ومحدودية قدرته التصديرية. تناولت الدراسة أهمية النفط في الاقتصاد العراقي ، والمشكلات التي تواجه القطاع النفط العراقي ، اتفقت هذه الجزئية مع الدراسة في أن تقادم التقنية أثرت سلبا على تقدير الاحتياطيات ومحدودية كميات الإنتاج ،كما تناولت رؤية مستقبلية لتطوير القطاع النفطي في العراق . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم مواكبة الصناعة النفطية العراقية للتطورات التكنولوجية الحديثة ، وأوصت ببذل الجهود في مجال تطوير تقنيات الصناعة النفطية2.

---

[1] – أبوبكر عبد القادر أبوعزوم، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية :دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 2003 م، جامعة طرابلس،2005 م .

[2] – ربيع خلف صالح ، إيهاب عباس محمد ، القطاع النفطي في العراق الواقع والأفاق دراسة تحليلية اقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 19 ، العدد 74 ، 2013م.

المبحث الأول : مفهوم الاحتياطي النفطي والعوامل المؤثرة عليه :1

أولا : مفهوم الاحتياطي النفطي :

إن معنى الاحتياطي النفطي ومضـــمونه يقصـــد به كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكتشـــفة علمياً والمقدرة أولياً، لكميته وأنواعه على ضـــوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة المعلومة أو المحددة مع إمكانيات اســـتخراج تلك الثروة النفطية الكامنة في أعماق الأرض بوســـائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة. لهذا فالاحتياطي النفطي هو تقديرات عملية ورقمية وبصورة أولية لكميات وأنواع كامنة في أعماق الأرض قابلة للتغير نحو الزيادة أو التزايد أو نحو الانخفاض والتناقص. وهذا يعود إلى :

1- استمرار تزايد الاستخراج مع تزايد الاحتياطي بمعدل نمو أكبر من الإنتاج.
2- اكتشـافات نفطية جديدة أو مضـافة في مناطق بكر أو جديدة أو في المناطق القديمة المطورة بزيادة معامل الاســـتخلاص فيها إلى درجة أعلى وبالتالي زيادة كمية الاحتياطي.
3- اســـتمرار تنامي الاســـتخراج النفطي مع ثبات الاحتياطي أو عدم زيادة الاحتياطي أو تزايد الاحتياطي بمعدلات نمو أقل من معدل نمو الإنتاج.

حيث المخزون النفطي هو للدلالة عن كل الثروة النفطية الخام الكامنة في أعماق الأرض اليابســة والمغمورة بالمياه والبحار والمكتشـفة علمياً وجزء منها مقدر علمياً ومستغل اقتصادياً والجزء الأكبر مقدر جزئياً وبصورة غير دقيقة وغير كاملة وغير ممكن استغلالها اقتصاديا وليس له كلفة خزن إضافة إلى اقتصاره على النفط الخام بمختلف أنواعه وأشـكاله، أي يتوقع وجوده في المنطقة أو المناطق النفطية المعلومة إضـــافة إلى ذلك لا دخل ولا إرادة للإنســـان في وجوده أو تواجده في الأرض،أما المخزون التجاري والاستراتيجي للسلعة النفطية (الخام منها خاصة وكذلك المنتجات النفطية عامة) فهي كميات وأنواع نفطية مختلفة خزنت بإرادة الإنسان ووفقاً لحاجاته ومتطلباته منها في مدى زمني قصير يتراوح بين أسبوعين والشهر للحزين التجاري خاصــة وحتى الثلاثة أشـهر للإسـتراتيجي منه. والتخزين في أماكن محددة له (على سطح الأرض

وكذلك في جوف الأرض) وله كلفة تخزين يتحملها الطرف المعني بذلك والســـحب منه للخام أو المنتجات لأغراض شـتى، تجارية وصـناعية واقتصـادية وإسـتراتيجية وسـياسـية.ونجاح سـياسـة البلدان المتقدمة صـناعياً (بلدان وكالة الطاقة الدولية) التي اتبعتها منذ أواســـط عقد الســـبعينات وحتى الوقت الحاضـــر في تحجيم دور أوبك وتقليصـــه إلى دور هامشـــي وخاصـــة في مجال إنتاج حصـــتها النفطية من المجموع

---

[1]- مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين"

العالمي وكذلك في زوال قوة تأثيرها على تحديد سعر النفط الخام في السوق الدولية وجعلها متابعة لتحديد سعرها وفقاً لتطورات السوق الفورية الدولية.وقوة تأثير كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة ولوكالة الطاقة الدولية عامة على حركة تطور السوق النفطية العالمية سواء في جانبي العرض والطلب النفطي أو سعر النفط الخام في تحديد مقداره ومستوى تطوره وجعله يتطور وفقاً لمصالحهم. أي مصالح المستهلكين بالدرجة الأساس وخاصة للكبار منهم.ومن الجدول رقم (1) يوضح التقرير الإحصائي السنوي 2017م لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط الليبي تصل إلي حوالي 48.5 مليار برميل حسب الإحصائيات من سنة 2012 إلي 2017 م ، والجدول رقم (2) وضح أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط الليبي تصل إلي حوالي 48.4 مليار برميل حسب الإحصائيات من سنة 2018 إلي 2023 م .

جدول رقم (1)

الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام* في الدول الأعضاء،2012- 2016(مليار برميل-في نهاية السنة)

	2012	2013	2014	2015	2016	
الأمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	UAE
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	Bahrain
تونس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	Tunisia
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	Algeria
السعودية	265.9	265.8	266.6	266.5	266.2	S.Arabia
سورية	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	Syria
العراق	143.1	143.1	142.8	142.1	148.4	Iraq
قطر	25.2	25.1	25.2	25.2	25.2	Qatar
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	Kuwait

ليبيا	48.5	48.4	48.4	49.5	48.4	Libya

التقرير الإحصـــائي الســـنوي 2017م لمنظمة الأقطار العربية المصـــدرة للبترول (أوابك) 2017 م.

جدول رقم (2)

الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام* في الدول الأعضاء للأوابك ،-2022
(2018مليار برميل-في نهاية السنة)

	2018	2019	2020	2021	2022
الإمارات	97.8	105.0	107.0	111.0	113.0
البحرين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
تونس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	267.0	267.1	267.1	267.2	267.2
سورية	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العراق	148.4	148.4	148.4	144.0	144.0
قطر	25.2	25.2	25.2	25.2	25.2
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	48.4	48.4	48.4	48.4	48.4

التقرير الإحصائي السنوي 2023م لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) 2023 م

ثانيا : العوامل المؤثرة على الاحتياطي النفطي :

إن الاحتياطي النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة منها ما هو طبيعي جيولوجي ومنها ما هو فني ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي. وكل منها يؤثر بهذا القدر أو ذاك في كمية الاحتياطي سواء أكان ذلك التأثير إيجابياً أو سلبياً. أي أن ذالك التأثير والتحديد لزيادته أو انخفاضه. والاحتياطي النفطي كأي نشاط اقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة التي تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها على العرض النفطي سواء كان ذلك التأثير مباشر خاصة وبصفة إيجابية أو سلبية أي بالتزايد والارتفاع أو بالتناقص أو الانخفاض والتدني. وهذه العوامل هي كالآتي:

- الطلب المتزايد على الطاقة: مع نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان، يزداد الطلب على الطاقة بشكل مستمر. النفط لا يزال يلعب دورًا حاسمًا في تلبية هذا الطلب، خاصة في قطاعات النقل والصناعة.
- الانتقال إلى الطاقة المتجددة: هناك توجه عالمي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري مثل النفط والتحول إلى مصادر طاقة متجددة مثل الشمس والرياح. هذا التحول قد يؤدي إلى تقليل الطلب على النفط على المدى الطويل.
- اكتشافات جديدة: قد تؤدي الاكتشافات الجديدة لحقول نفطية إلى زيادة الاحتياطيات المعروفة. ومع ذلك، فإن تكلفة استخراج النفط من هذه الحقول الجديدة قد تكون مرتفعة.
- التكنولوجيا: التطورات التكنولوجية في مجال استخراج النفط قد تجعل من الممكن استخراج النفط من مناطق كانت تعتبر غير قابلة للاستخراج في السابق، مما يزيد من الاحتياطيات القابلة للاستخراج.
- التغيرات المناخية: التغيرات المناخية قد تؤثر على إنتاج النفط وتوزيعه، وقد تدفع الدول إلى اتخاذ إجراءات لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- العوامل الجيوسياسية: الصراعات والحروب والاضطرابات السياسية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إنتاج وتوزيع النفط، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار.

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر مفهومه ومميزاته والفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير مباشر .

أولاً - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحه دائمة , وسيطرة على كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالدولة الأم) على مشروع مقام في اقتصاد آخر، أما منظمة التجارة العالمية فترى أن الاستثمارالأجنبى المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد البلد الأم أصلاً إنتاجيا في بلد آخر البلد المضيف

بقصد إدارته والاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى الدول المضيفة مع نية تسييرها 1. وأهمية الاستثمار الأجنبي تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءً أساسياً من الرافعة التي تنقل الاقتصاد إلى اقتصاد أكثر كفاءة مرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الإنتاجية الدولية، أما إذا كان الهدف من الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول فقط على موارد مالية فيظل، على أهميته، ذات أثر محدود. ومن هنا تأتي أهمية السياسة الاستثمارية للدولة الليبية وأهمية أن تكون هذه السياسة جزء من السياسة الاقتصادية الكلية وضمن إستراتيجية التمويل الاقتصادي والالتحاق بركب الاقتصاد العالمي وليس سياسة محدودة الأهداف متواضعة تنحصر في توفير الموارد المالية، على الرغم من أهميتها.2وتتميز أشكال الاستثمار الأجنبي غير المرتبطة بعنصر الملكية بأنها لا تخلق التزاماً طويل الأجل خارج البلد الأم للشركات العابرة للقومية , وان كانت تفرض درجة أو أخرى من الاهتمامات الرقابية المتعلقة بتحصيل عائد أو مراعاة حقوق هذه الشركات في البلد المضيف .

ومن هذه الأشكال : التعاقد من الباطن وترتيبات تسليم المفتاح , وعقود الإدارة ,وعقود تسليم المنتجات باليد وعقود تسليم السوق , وعقود المشاركة في الإنتاج , وعقود الترخيص وعقود التسويق. وتجدر الإشارة إلى تزايد أنشطة الشركات عابرة القومية غير المرتبطة بالملكية , فإن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول،أو عن طريق إغلاقها ولو جزئياً بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق3.ولاسيما منذ عقد الثمانينيات لما تمنحه إياها من سيطرة وقدرة على الحصول على الأرباح, وتقاسم مخاطر الاستثمار لاسيما في البلدان النامية ذات السياسة الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة 4.

الاستثمارات المشتركة الأجنبية لها أهمية لدى الشركات متعددة الجنسية ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب منها توفر الحرية الكاملة في الإدارة , والتحكم في النشاط

---

[1] - عبد الرحمان ثومي : أفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . فرع تحليل الاقتصادي 2001/2000 نقلا عن حامد عبد المجيد الدراز(سياسة المالية) .

[2] – الإسكوا (2005)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكو1 .2005م.

[3] – منى قاسم ،الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي،النشرة الاقتصادية،بنك مصر،العدد 1،السنة 1998،41،ص 57 .

[4] – عبد السلام أبوقحف , اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي , مطابع الإشعاع الفنية ,الإسكندرية, الطبعة الأولى 2001 ,ص481.

الإنتاجي , وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي .وبالرغم من تخوف معظم الدول من هذا النوع من الاستثمارات لما ينتج عنه من تبعية اقتصادية وسيادة الاحتكار , إلا أنه ينتشر فى كثير من البلدان النامية مثل دول آسيا وغرب أفريقيا التي تسعى بكل الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها , ويعتبر ذلك من أساليب التشجيع لاستقطاب هذه الاستثمارات .

أما صندوق النقد الدولي فإنه يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار داخل دولة ما ويسيطرعليها المقيمون في دولة أخرى , وأوضح الصندوق أنه في مثل هذا النوع من الاستثمار يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال وتتركز25% فأكثرمن الأسهم في يد شخص واحد , أوجماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع 1ويتضح أن الاستثمارالأجنبى المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية ، ويعنى ضمنا, أن المستثمرالأجنبى يمارس درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام فى البلد الآخر,غير بلده الأم, وكذلك كل المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الأجنبية المنتسبة , المساهمة وغير المساهمة على السواء , وقد تتعهد بالاستثمار الأجنبي كيانات منفردة أو مؤسسات أعمال 2.

ثانيا - مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر :

1 ـــ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلاد النامية وذلك بقيام المشروعات الجديدة وإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها 3.

2ـــ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تحويل نقد أجنبي يساهم في سد فجوة الصرف الأجنبي، كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية إنما يمثل تمويلاً في معناه الحقيقي ,أي أنه يتخذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والالآت الحديثة اللازمة لإقامة المشروعات ومعها الخبرات الفنية , والإدارية, والتنظيمية , والمالية , والتسويقية التي يمكن أن تحطم الكثير من الاختناقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية .

3ـــ يقوم الاستثمار الأجنبي على أساس دراسات عميقة وذلك لحرص المستثمر الأجنبي على عدم تقديم أمواله وخبرته إلا بعد أن يتبين من دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه .ويتخذ سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشرنحو السوق ،ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف،حيث إنه يعمل على التوسع في استخدام

---

[1] – هناء عبدا لغفار , الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية , بيت الحكمة ,بغداد 2002 , ص22 .

[2] – حسين عبد المطلب الأسرج , سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية , سلسلة رسائل البنك الصناعي , بنك الكويت الصناعي, العدد 83 ديسمبر2005 ,ص 12 .

[3] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ’مقدمة في التنمية والتخطيط ,دار النهضة العربية للطباعة والنشر1983,ص51 .

المواد الخام المحلية،واستخدام أساليب الإدارة الحديثة،والسماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري ، ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير1.

ثالثا : الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر من حيث المبدأ من خلال بعدين هما البعد الإداري والبعد الزمني , أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما . والبعد الزمني , المتمثل بالأفق الاستثماري القصيرأوالطويل المدى ، ويضيف البعض أنه إذا كانت الاختلافات في دوافع الاستثمار لكلا النوعين توضح التناقض الرئيس بينهما , إلا أن الدافع الجارف للمستثمرين في الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو مشاركتهم في إيرادات المشروعات المحلية , من خلال مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم , وبالتالى فالأكثرأهمية لهم أن يكون رأس المال سهل التحويل إلى البلد الأم , وأن تكون مقاييس الانكشاف مرتفعة، والمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

أما عند تعهد الشركات الأجنبية بالاستثمار الأجنبي المباشر فإنها تكون أكثر اهتماما بالوصول إلى الأسواق, حيث يوجد في الوقت الحاضر ما لا يقل عن 61 ألف شركة أم لها حوالي 900 ألف شركة أجنبية تابعة تمثل رصيداً للاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو 7 تريليون دولار2.

إن التميز بين فئتي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر أقل وضوحاً لعدد من القيود فمثلاً3:

1 ـــ هناك ازدواج جزئي في دوافع نوعي الاستثمار، فبالنسبة إلي كليهما يكون لمعدل النمو الاقتصادي الحالي , والمحتمل للبلد المضيف تأثيرهم على قرار تحديد موقع الاستثمار, وكذلك يكون لحجم السوق تأثير غير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل ، لأن الأسواق الأكبر تميل إلى أن تكون لديها أسواق

---

[1] Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg

[2] - UNCTAD ,World Investment Report 2004:The Shift Towards Services, United Nation, New York,2004,p xvii

[3] – هناء عبد الغفار ,مرجع سبق ذكره ,ص 133.

رؤوس أموال متطورة و تشكيلة واسعة من الفرص الاستثمارية،تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية،إذ إن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات1.

2ـــ إن التناقض في دوافع نوعي الاستثمار ليس بهذا الوضوح دائماً , ولا سيما في حالة الاستثمار غير المباشر برأس مال المخاطرة , إذ يميل الأفق الاستثماري الى أن يكون أطول أجلاً من آليات هذا الاستثمار غير مباشر الأخرى ومع وجود سيطرة إدارية طويلة الأجل أيضـــاً في هذه الحالة من الصـــعب جداً التفريق بين نوعي الاستثمار.

3 ـ توجد قيود أو محددات تخص بيانات استثمار الحوافظ المالية في معظم الدول حيث القليل منها التي تسجل على نحو منتظم تدفقات هذا الاستثمار فى موازين مدفوعاتها , محتسبة ضمن التفرقة بين نوعي الاستثمار ، توجد علاقة وثيقة في العديد من حالات الاندماجات والامتيازات بين نوعي الاستثمار, حيث تعتبر هذه العمليات وكأنها معاملات استثمار أجنبي مباشر, وذلك لأنها تمنح سيطرة معنوية دائمة للشركة المندمجة أوالمحتازة , ومع ذلك يمكن لمثل هذه المعاملات أن تتم عبر اقتناء أسهم الأقلية , وهنا تسجل على أنها استثمار أجنبي غير مباشر.

4 ــ يصنف الاستثمار عادةً على أنه استثمار غير مباشر إذا كانت حصة الأسهم أقل من 10% ولكن استخدام ملكية الأسهم للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ليست صحيحة دائماً، ففي بعض الظروف يتم شراء حصة الأقلية من الأسهم ,وتتضمن مع ذلك مشاركة إدارية مباشرة .

المبحث الثالث : انعكاسات الاستثمارات الأجنبية على احتياطيات النفط الليبي .

أ ـ التكنولوجيا :

يعتبر النفط احد أهم السلع التي تتميز ليبيا بإنتاجها ، ومن أهم الموارد التي تعتمد عليها الدولة ، ونتيجة لأهمية النفط كمصدر من مصادر الطاقة فانه يشكل في معظم الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط مصدر الدخل الأساسي ،وذلك لأنه يستخدم لتمويل المشروعات الصناعية والزراعية فيها والتي تعتبر غالبا قطاعات متخلفة نسبيا ،وتلعب التكنولوجيا المتطورة دورا بارزا في هذا المجال ، خاصة وأن أبرز التحليلات تشير إلى أن أحد أهم أسباب تخلف القطاع النفطي ، تعزى إلى عدم مواكبة القطاع للتطورات التكنولوجية الحديثة ، فلا يزال القطاع يعاني من قدم التكنولوجيا المستخدمة خاصة في مجال استخراج النفط ، حيث أدى قلة التمويل من قبل المؤسسة الوطنية للنفط إلى أن يكون تطور الحقول النفطية القائمة وتحقيق اكتشافات جديدة

[1] – عمر البيلى،خديجة الأعسر،دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية،مجلة شئون عربية،العدد 79، سبتمبر 1994،ص 126-130 .

دون المستوى المطلوب، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستويات الإنتاج . ورغم أن هذا القطاع من أهم القطاعات العاملة في ليبيا وأنه يمتلك الخبرات الكفؤة والقادرة على انجاز الأعمال بحرفية عالية ، فإنه لازال يعاني من التخلف بافتقاره إلى التكنولوجيا المتطورة . وبذلك فان للتكنولوجيا أهمية كبيرة للدول المنتجة له والتي تحقق من وراء استخدامها عوائد مالية كبيرة ، ويقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بنشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الجهاز الاقتصادي والمساعدة على التنمية الاقتصادية , عن طريق المحاكاة وتدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة , إلا أن نتائج البحوث المتعددة التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من هذه الشركات في البلدان النامية أظهرت أنها ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال والتي لا تتناسب مع عامل الكلف في البلدان النامية , مما ضيق من فرص العمل المقدمة وأثر من ثم على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة 1.

ب - العمالة :

تتنوع صيغ الخيارات والبدائل لتطوير القطاع النفطي الليبي،وتستطيع ليبيا من خلالها انتزاع أفضل الشروط التجارية عند التعاقد مع شركات النفط العالمية ، من خلال توظيف مزايا النفط الليبي لتنويع الاستثمارات سواء من حيث انخفاض درجة كثافته والتدني الكبير لمحتواه الكبريتي أو من حيث احتياطياته الهائلة أومن حيث كلفة استخراجه المنخفضة أو من قربه من موانى التصدير ، الأمر الذي يتيح المجال لاختيار العقود التي تتناسب مع طبيعته النفطية وأهم هذه الخيارات و يمكن الاعتماد على الكوادر الفنية الوطنية ذات الخبرة العالية في مجال الصناعة النفطية حفر ، وإنتاج , وإدارة للمكامن في تطوير الحقول النفطية ، وفيما يتعلق بحاجة تلك الكوادر للتكنولوجيا المتطورة يمكن التعاقد مع الشركات الأجنبية لجلبها ومن المعروف أن أهم الدوافع التي تدفع الدول خاصة النامية إلى جلب الاستثمارات الأجنبية هي محاولة إيجاد فرص عمل جديدة للعاطلين والقضاء على البطالة التي تمثل هاجساً كبيراً للدول النامية النفطية , لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة وما تؤدي إليه من عدم استقرار على كافة جوانب الحياة ،إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة وجدب الشركات المتعددة الجنسية تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا سيؤدي الى زيادة عوائد الدولة , مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية , خدمية , تجارية) جديدة ومن ثم تترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع

[1] – هناء عبد الغفار , مرجع سبق ذكره ,ص 268 .

الخاص بما في ذلك الأجنبي،فضـــلاً عن أن لدول النامية توفر تنوعاً في الفرص الاستثمارية بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة.1
إن وجود الشـــركات المندمجة قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة , سواء كانت أساسية , أو مساعدة واختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها 2.ونتيجة لارتفاع مســتوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشــركات متعددة الجنسـيات بالمقارنة مع نظيراتها الوطنية فإنه من المحتمل أن تتهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية .

الاستنتاجات :

1- يُعتبر قطاع النفط في ليبيا عصب الاقتصاد الوطني، ويمثل مصدرًا رئيسيًا للدخل. ومع ذلك، فإن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة نتيجة للصراعات السياسية والانقسامات الداخلية، والتي أدت إلى تذبذب الإنتاج وتدهور البنية التحتية.

2- للنفط جوانب إيجابية تتمثل في توفير التمويل اللازم للنهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصـــاد الليبي كذلك تنشـــيط بعض القطاعات المرتبطة بالنفط بصورة مباشرة وغير مباشرة .

3- على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصـــادي للدول المتخلفة إلا أن العديد من دول العالم لا تزال تعرقل بقصد أو من غير قصد دخول الاستثمارات الأجنبية إليها.

4- الاقتصـــاد الليبي يمتلك ثروات هائلة و لكنها تفتقر إلى الإرادة الســـياســـية والتخطيط الاقتصـــادي البعيد المدى اللازمين لإحداث النمو الاقتصـــادي المطلوب ، ولا تزال حصـة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية اقل من المستوى المطلوب .

5- استهداف الاستثمار المباشر الأجنبي و كذلك التسريع في عملية الخصخصة و إفســاح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي و ترقيته، و خلق روابط خلفية مع الشــركات الأجنبية، تعتبر شــروط اســتباقية كفيلة بتحســين أداء اجتذاب الاســتثمار المباشــر الأجنبي وتقليل آثاره الســلبية و تعظيم آثاره الإيجابية.

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا:تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن،الم المتحدة،نيويورك،2003 ،ص 7-8 .

[2] – كمال بكري , التنمية الاقتصادية , الدار الجامعية ,القاهرة 1988,ص63 .

6- تعتبر ليبيا من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. و هي تسعى حالياً إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه.

التوصيات :

1- ضرورة اتخاذ سياسات تسهم في تحسين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل الاعتماد على النفط ، والاستفادة من العوائد النفطية بالشكل الأمثل ، حيث إن الإخفاق في مواجهة هذا التحدي سيعني حتماً أن عهدها النفطي حتى إن استمر فترة طويلة سوف تتبعه فترة من الفقر المتنامي.

2- زيادة الكميات النفطية كاحتياطي نفطي إلى حدود كبيرة لكي يلبي تزايد عمليات الإنتاج منه وكذلك تلبية الطلب العالمي المتزايد بدوره على السلعة النفطية مع خلق لقيمة النفط كسلعة اقتصادية وكذلك منفعتها للحياة.

3- تقليل الاعتماد على النفط في تمويل التنمية بخلق مصادر بديلة ، إضافة إلى تشجيع استخدام الطاقة البديلة لتحقيق الاستدامة لهذه الثروة وحمايتها من الاستنزاف .

4- تنشيط أعمال الاستكشاف لتعويض الفاقد من الاحتياطي ، وذلك بجذب الاستثمارات الأجنبية لتنمية وتطوير القطاع النفطي من خلال معالجة المخصصات الاستثمارية الخاصة بتطوير التقنية المستخدمة .

5- عدم السماح بالزيادة في الإنتاج إلا ضمن اشتراطات تحقق المزيد من التكافؤ بين الدول وترفع درجة الكفاءة الاقتصادية ،إضافة إلى التحكم الصارم في عدم هدر المورد الناضب والتلوث البيئي .

6- الاستغلال الكفؤ فنيا واقتصاديا للحفاظ على الثروة النفطية ، من خلال استخدام الاستثمارات الرأسمالية لتوفير التقنيات الحديثة والمعدات عالية الكفاءة ، وإيجاد سبل للتعاون مع الدول المجاورة لاستثمار الحقول المشتركة وفق الصيغ المعمول بها دوليا كاعتماد شركات مشتركة بين الجانبين لإنتاج وتقسيم الموارد بموجب نسبة النفط الموجود في كل دولة .

7- التحول إلى اقتصاد السوق هو مفتاح تحسين الكفاءة ونمو الإنتاج , وسيشجع التحول إلى اقتصاد السوق الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) وإنشاء شركات جديدة راغبة وقادرة على التنافس في أسواق مفتوحة.

المراجع العربية :

1-أبوبكر عبد القادر أبوعزوم، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية :دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 2003 م، جامعة طرابلس،2005 م .

2-ربيع خلف صالح ، إيهاب عباس محمد ، القطاع النفطي في العراق الواقع والأفاق دراسة تحليلية اقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 19 ، العدد 74 ، 2013م.
3-مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، "النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين"
4-عبد الرحمان ثومي : أفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . فرع تحليل الاقتصادي 2001/2000 نقلا عن حامد عبد المجيد الطراز(سياسة المالية) .
5-الإسكوا (2005)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكو1 .2005م.
6-منى قاسم ،الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي،النشرة الاقتصادية،بنك مصر،العدد 1،السنة 1998،41،ص 57 .
7-عبد السلام أبوقحف , اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي , مطابع الإشعاع الفنية ,الإسكندرية, الطبعة الأولى 2001 ,ص481.
8-هناء عبدا لغفار , الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية , بيت الحكمة ,بغداد 2002 , ص22 .
9-حسين عبد المطلب الأسرج , سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية , سلسلة رسائل البنك الصناعي , بنك الكويت الصناعي, العدد 83 ديسمبر2005 ,ص 12 .
10-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون 'مقدمة في التنمية والتخطيط ,دار النهضة العربية للطباعة والنشر1983,ص51 .
11-عمر البيلى،خديجة الأعسر،دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية،مجلة شئون عربية،العدد 79، سبتمبر 1994،ص 126-130 .

12-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا:تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن،الممم المتحدة،نيويورك،2003 ،ص 7-8 .

13-كمال بكري , التنمية الاقتصادية , الدار الجامعية ,القاهرة 1988,ص63 .

المراجع الأجنبية :

bir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in-14 . The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg
UNCTAD ,World Investment Report 2004:The Shift Towards -15 .Services, United Nation, New York,2004,p xvii